الكردستاني يكشف شموله بعثيين غير متهمين بالإرهاب

الحكومة تسعى للإطاحة بالعفو العام وتحويله إلى خاص

مجلس الوزراء ... ارشيف

لوح مجلس الوزراء بإمكانية تحويل مقترح قانون العفو العام الى خاص، لاستبعاد من وصفهم بالذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين، منتقدا إصرار النواب على إقراره برغم وجود الكثير من الملاحظات بشأنه والتي تحتاج وقتا طويلا لمعالجتها. يأتي ذلك في وقت كشف التحالف الكردستاني شمول البعثيين غير المتهمين بمادة (٤) من قانون الارهاب بالمقترح.

□ بغداد / إياد التميمي

وكان مجلس النواب قد استكمل امس الاول القراءة الثانية لمقترح قانون العفو العام وسط اجواء سياسية متناقضة بشأن امكانية إقراره، اذ قال عضو لجنة الامن والدفاع شوان محمد طه في تصريح نشرته (المدى) امس "ان المقترح اخذ بعدا سياسيا اكثر مما هو قانونيا وكان الأجدى بالحكومة معالجة ملف المعتقلين على اقرار قانون للعفو العام، والذي بحاجة لوقت طويل لاقراره".

وقالت المستشارة في مجلس الوزراء مريم الريس "ان الحكومة تسعى الى تغيير اسم القانون من قانون العفو العام الى العفو الخاص كي لا يشمل من تلطخت ايديهم بدماء الابرياء .

والريس في مقابله مع (المدى) امس قالت ان رئاسة الوزراء تحترم تشريع مثل هكذا قوانين طالما تساهم في تفعيل المصالحة الوطنية بشكل كبير الا ان الملاحظات التي طرحتها رئاسة الوزراء لابد ان تناقش خصوصا تلك المتعلقة بشمول الذين ارتكبوا جناية او جنحة.

واعتبرت الريس شمول الجميع بمثابة مصادرة جهود الحكومة والقوات الامنية طيلة السنوات الماضية وكان نواب من ائتلاف دولة القانون قد طالبوا بعدم شمول مرتكبي الجرائم المخلة بالشرف.

وفي تطور لاحق، طالب ائتلاف دولة القانون مجلس النواب بعدم التصويت على شمول مرتكبي الجرائم المخلة بالشرف ضمن مقترح قانون العفو العام المقدم من اللجنة القانونية.

وقال النائب عن الائتلاف ابراهيم الركابي في تصريح صحفي امس الأحد ان "هناك آراء مختلفة بشأن قانون العفو العام"، مشيرا الى ان "اهمها ان كل جريمة مخلة بالشرف يجب ان لا يكون لها اعفاء ضمن هذا القانون".

اما عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية النائب عن كتلة المواطن قاسم الاعرجي فقد اعلن عن وجود ملاحظات كثيرة على مشروع قانون العفو العام.

وقال الاعرجي إن "هناك ملاحظات كثيرة ستطرح على مواد قانون العفو العام من بينها المادة التي تشمل افراد الجماعات المسلحة التي لم تدرج على لائحة المنظمات الارهابية العالمية".

واضاف أنه "يوجد الكثير من الجماعات التي تلطخت ايديها بدماء الأبرياء غير انها ليست مدرجة على لائحة المنظمات الارهابية مما يعني شمول الكثير من القتلة بهذا القانون في حال تمريره دون تعديل هذه المادة".

وأكد "اننا لا نريد ان يكون قانون العفو العام مشابها لقانون ٢٠٠٨ الذي شمل الكثير من المجرمين الذي عاودوا ممارسة نشاطاتهم الإجرامية بعد اطلاق سراحهم نتيجة ذلك القانون".

الى ذلك شددت النائبة عن القائمة العراقية عتاب الدوري على قانون العفو العام وانه لن يشمل مزوري الشهادات العليا.

وقالت الدوري إن "قانون العفو العام لن يشمل مزوري شهادات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي لانه لا يمكن السماح لمثل هكذا اشخاص بالعودة الى وظائفهم التي حصلوا عليها من خلال تزويرهم للوثائق الدراسية ولكي يكون رادعا لمن تسول له نفسه انتهاج هذا الاسلوب".

واضافت أن "مزوري الشهادات العليا تمكنوا من تسنم مناصب رفيعة في الدولة مما اسهم في اشاعة الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة".

يذكر ان مجلس النواب قد اقر في الدورة السابقة له خلال العام ٢٠٠٨ قانونا للعفو عن السجناء وشمل الكثير ممن تورط بجرائم إرهابية وسرقة المال العام بحسب بعض الساسة.

وكان مجلس النواب قد أنهى القراءة الاولى لمشروع قانون العفو العام وباشر بالقراءة الثانية له وسط اعتراضات من بعض النواب عليه معتبرين ان هذا القانون سيشمل العناصر الإرهابية مما جعل اللجنة القانونية تجري عليه بعض التعديلات . وباشر مجلس النواب يوم أمس بالقراءة الثانية لمقترح قانون العفو والمقدم من اللجنة القانونية على ان يتم استكمال المناقشة خلال الجلسات المقبلة حيث يهدف القانون الى إتاحة الفرصة لمن جنح من العراقيين الى ارتكاب بعض الجرائم في العودة الى رشده والاندماج في الحياة الاجتماعية وإشاعة روح التسامح وإصلاح من زل عن الطريق السوي بالعفو عنه ولإسهام جميع العراقيين ببناء وطنهم.

وشدد الركابي على عدم "جواز إعفاء من قتل نفسا بغير حق بالإضافة الى جرائم كثيرة لا يمكن لاي قانون الاعفاء عنها كجرائم الارهاب ضد ابناء الشعب العراقي وجرائم الاغتصاب والسرقة من الاموال العامة والجرائم المخلة بالشرف".

وفي السياق ذاته أكد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان أن قانون العفو العام سيشمل البعثيين غير المتهمين بالمادة (٤) إرهاب، مشيراً الى أن هذا القانون سيأخذ وقتاً لإقراره لحين توافق جميع الكتل السياسة عليه.

وقال شريف في تصريح (للمدى)"ان مجلس النواب بدأ بالقراءة الثانية لمقترح قانون العفو العام يوم أمس لكن لم يتم إكمال القراءة ويحتاج إلى جلسة أخرى .

وأضاف:أن إقرار هذا القانون والتصويت عليه يحتاج الى وقت لأن بعض الكتل السياسية تطالب بإدراج بعض البنود والبعض الآخر يطالب بحذف بعض البنود لذلك يحتاج هذا القانون الى مزيد من الوقت للتوافق عليه" .

وأشار النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية الى" أن المرحلة الحالية تحتاج الى إقرار هكذا قانون وفتح صفحة جديدة من التسامح لكن ليس مع الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب" .

وبين شريف أن هذا القانون سوف يشمل البعثيين الذين لم يعتقلوا وفق المادة (٤) إرهاب لان القانون لم يشر الى التنظيمات وإنما بعض الاستثناءات كالزنا والمادة (٤) إرهاب والتزوير وبعض الجرائم.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

أسئلة لا يجيب عنها سفير واشنطن؟

إنها أمريكا العظمى. وهذا هو السفير جيمس جيفري وطاقمه المهذب، يستقبلوننا كي نسأل ويجيب هو. الأصدقاء ليسوا مجرد صحفيين، بل هم ناشطون مدنيون ينتمون لـ"أقلية علمانية" تخشى أن يأخذها مد الطوائف المتصارعة وتلتف حول عنقها رايات المتحاربين. كانوا لا يطرحون مجرد أسئلة بل مرافعات عن معنى الديمقراطية والربيع العربي. الزميلة غادة العاملي وزياد العجيلي ونبيل جاسم، يسألون: لماذا لا نسمع لكم رد فعل على إجراءات وزيرة المرأة، وعلى انتهاكات الديمقراطية، وعلى اعتقالات الصحفيين؟ السفير الذي أمضى سنوات طويلة يمثل بلاده في تركيا يقول ببساطة: لقد كنت في أنقرة، وكان أمثال غادة العاملي التي ترتدي الحجاب، يمنعون من دخول الجامعات.. إلا بعد خلع الحجاب. ولدى واشنطن وجهة نظر ضد هذا، لكننا قررنا ألا نتدخل.. ان نترك المجتمع يصوغ سجالاته الداخلية ويناضل من اجل التحضر.. اليوم المحجبات يدخلن الجامعة في تركيا.. وهذا هو النضال المطلوب في العراق دون تدخل من أمريكا!

يسهب السفير في حديثه عن مساعدات المجتمع الدولي لا أمريكا وحدها للعراق، ويتحدث بزهو عن مساهمة بلاده بمقدار ٧٠ في المئة من جهود تطوير الإنتاج في حقول النفط. وان العراق يمتلك تجارة بأربعين مليار دولار مع جيرانه والاتحاد الأوربي. وان أمريكا تساعد العراق بملياري دولار، تدريبا واستخبارات ودعما لوجستيا، وانها ستدعمه بمثلها العام المقبل برغم كل ظروف الأزمة المالية التي تعصف بعواصم البلدان العظمى.. يقول ان اهم برامج المساعدة الامريكية في العالم لم يحظ بها سوى بلدين: ألمانيا الخمسينات وعراق القرن الحادي والعشرين.. برغم اننا لا نلمس ذلك. يقول ان الامور وصلت حد ان واشنطن بعثت بفريق جراحين الى النجف للقاء المرجع الاعلى علي السيستاني، رافضا ان يوضح سبب تلك الزيارة وملابساتها.

اما انا فلم اكن تلك اللحظة ناشطا ولا متحمسا لشيء، فقد كنت صحفيا والتزمت بوعد مع الغاضب الأزلي والموسوعي علي حسين، بقصة خبرية متواضعة صباح الأحد، لكنني طرحت أسئلة كثيرة على السفير وظلت بلا جواب. سألته: قادتنا الأمنيون يقولون إن أمريكا كانت تقوم بسبعين ساعة طيران لمراقبة حدودنا مع سوريا، وحين انسحبت عجز العراق عن توفير اكثر من ثلاث ساعات طيران، ما يعني ان الحدود بلا مراقبة حاليا لانها فقدت ٦٧ ساعة من اصل ٧٠.. ألا تقلقون من هذا الفراغ؟ اجاب السفير: سنة ٢٠١٤ سنسلم العراق طائرات اف ١٦ يمكنها ان تسد اي فراغ. قلت له: طيب حتى ذلك التاريخ من الذي يراقب السماء الفاصلة بين إسرائيل وإيران؟ قال: آخر مرة رأيت فيها الخارطة لم تكن إسرائيل على حدود العراق. سألت: طيب، أليس لديك قلق بشأن عدم وجود طائرات في سمائنا تراقب الأجواء، ام انكم تقومون بمساعدتنا في السر دون ان ندري وهذا امر يسرني بالتأكيد؟ فقال انه يفضل ألا يجيب عن هذا السؤال، لكنه راح يؤكد ان الحدود السورية العراقية تعادل حدود امريكا مع المكسيك، وان الجيش العراقي يراقبها افضل من مراقبة الجيش الامريكي لحدوده مع الجار المكسيكي.

اصبت بخيبة امل وانا اخرج من دار السفير بلا معلومات وافية. بينما خرجت منه المرة السابقة قبل ستة شهور بمانشيت حلو يقول: أقود سيارتي بنفسي في البصرة وأحاور الصدريين منذ عام ٢٠٠٥. لكن الصديق عدنان الطائي يقول لي: لا تبتئس. فقد حاورته يوم كان حاكما، اما بعد انسحاب الجيش فهو مجرد سفير يلتزم بالدبلوماسية.

لكن السفير لم يتركنا نخرج خالي الوفاض. قال: منذ ١٩٤٥ ونحن نساعد عشرات الدول على التحول الديمقراطي. بعض الدول ترسخت لديه تقاليد تداول السلطة والانفتاح السياسي مثل كوريا الجنوبية، وبعضها عاد دكتاتوريا مثل فنزويلا وكوبا.. وامام العراق خياران، سيئول او هافانا. وانا اردد مع السفير، ان امام نوري المالكي خياران، سيئول التي تنتج سامسونغ، او هافانا التي تستبد بشعبها على طريقة القرون الوسطى. والله كريم.

المطلك: الأزمة ضرورية لخلق أجواء ديمقراطية

الصدر غير راضٍ عن العملية السياسية: لن أشترك فيها

□ بغداد / المدى

في وقت أبدى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، عدم رضاه عن العملية السياسية وأكد انه لن يشترك فيها، شدد نائب رئيس الوزراء على ان تصحيحها السبيل الأمثل للخروج من الأزمة الحالية، وتجاوز ما اعتبره تفرد رئيس الحكومة نوري المالكي بالسلطة.

وتنتظر الكتل السياسية جميعها عقد المؤتمر الوطني الذي تم تأجيله الى ما بعد القمة العربية من اجل حل ابرز القضايا الخلافية بينها، اذ اتفقوا على اعتماد الدستور أساسا للحوار، لكنهم اختلفوا في ما تبقى من اتفاقية أربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة في ٢٠١٠.

ووضح الصدر موقفه من الدخول بالعملية السياسية، في رده على سؤال من أحد أتباعه بشأن دخوله للعملية السياسية عن قناعة بها أم أن الظروف العامة هي التي فرضت ذلك الدخول بالعمل السياسي، اذ قال" أنا لن ولن ادخل العملية السياسية. لعلك قصدت إدخال وزج بعض المؤمنين فان كان ذلك فأقول كانت هناك عدة مصالح أهمها المقاومة السياسية وسحب السياسة نحو الدين وسحب السياسة نحو الشعب وخدمتهم وخدمة العراق".

وأضاف أن" هذا لا يعني أن السياسة الحالية مرضية على الإطلاق".

موقف الصدر، يراه النائب عن كتلة الأحرار الممثلة لتياره في البرلمان، جواد الجبوري، نظرة واقعية الى المشهد السياسي.

وتابع الجبوري في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "ان الصدر يعرف جيدا بتردي المنجز السياسي العراقي وحاول من خلال بيانه الأخير وضع الأمور في نصابها بعيدا عن المجاملات التي تطلق من رجال السياسة"، موضحا "أن العملية السياسية لا تزال دون المستوى بوجود أشخاص يحاولون عرقلة سيرها إلى الأمام، ولكن يجب على الكتل الوطنية في البرلمان التكاتف سوية من اجل خدمة الشارع العراقي الممتعض من الوضع الحالي".

من جانبه قال القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني في تصريح لـ(المدى)، "إننا أيضا غير راضين عن العملية السياسية ونعمل مع كل الأطراف على إنجاحها".

وعن المتسبب بعرقلة العملية السياسية يرى الحساني ان الكل مسؤول عن هذا الامر، لكنه قال "ان الوزر الأكبر يبدأ من المواطن الذي اختار ممثليه في مجلس النواب، وصولا الى السياسيين الذين اختاروا الشراكة كمناهج للحكم الدولة".

الى ذلك، أفاد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك أن خلق الأزمة الحالية كان ضروريا لتصحيح بعض الأمور على الرغم من السلبيات التي شهدتها.

وقال المطلك في تصريحات صحفية امس، أنه " بدون خلق أزمة سياسية لن تصحح الأمور في العملية السياسية لذلك هذه الأزمة كانت ضرورية حتى وان كانت لها بعض الانعكاسات السلبية " مؤكدا أن " الايجابية منها أكثر فائدة إلى الجمهور لكن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت ".على حد وصفه.

وأضاف أن " تصريحاتي بشأن رئيس الوزراء نوري المالكي، غير نادم عليها و أن الكلمة التي أطلقتها أصبحت لها تداعيات على مختلف الأصعدة "، موضحا أنه "على الرغم من السلبيات التي يراها البعض فيها توجد هناك ايجابيات عندما تعمل كعمل المنبه مشيرا بأن هناك نزعة دكتاتورية وتفردا في السلطة ".

وبين المطلك أننا " طلبنا طرح قضيتي على البرلمان ليتم التصويت عليها إلا أن دولة القانون لم توافق على عرضها لأنها متأكدة أن التصويت ليس من صالحها ".

الهيئة مصرة على الاحتفاظ بمكاتب المفتشين في الوزارات

لجنة برلمانية تطلب من القضاء عزل بعض محققي النزاهة

طالبت لجنة النزاهة في مجلس النواب، القضاء باستبدال بعض محققي هيئة النزاهة ومدرائها العامين وذلك لعرقلتهم العمل الرقابي، يأتي ذلك في وقت أشادت الهيئة بعمل ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين واللجنة البرلمانية.

□ بغداد/ المدى

وكان نائب رئيس اللجنة البرلمانية احمد الجبوري قد ذكر في مقابلة نشرتها (المدى) في وقت سابق "ان المحاصصة السياسية وراء تعطيل حسم ملفات الفساد وان مكاتب المفتشين العموميين تشبه الى حد ما دور ضابط الأمن في وزارات النظام السابق".

وأعلن عضو في لجنة النزاهة النيابية عن رفع اللجنة توصية الى مجلس القضاء الأعلى بتغيير بعض محققي هيئة النزاهة .

وقال عضو النزاهة البرلمانية عثمان الجحيشي في تصريح لوكالة كل العراق ان " لجنته رفعت توصية الى مجلس القضاء الأعلى بشأن تغيير بعض محققي هيئة النزاهة وبعض مدراء مكاتب الهيئة في عدد من المحافظات وذلك بسبب تلكؤهم في حسم العديد من ملفات الفساد الاداري والمالي والمحالة للهيئة من قبل لجنة النزاهة " .

وتقول اللجنة إنها أنجزت خلال الفترة الماضية أربعة ملفات خطرة، وتمت إحالتها للقضاء، وبينها الأبنية المدرسية الحديدية المسؤولة عنها وزارة التربية، واعمار الفنادق ضمن خطة بغداد لتضييف مؤتمر القمة العربية، وما يتعلق بعقود أمانة بغداد، فضلا عما يعرف بالملفات العشرة لوزارة الدفاع. غير ان المتحدث الرسمي باسم هيئة النزاهة حسن كريم عاتي قال في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس ان " هيئة النزاهة تثمن باحترام عال مشاركة جميع الشخصيات والأطراف الوطنية في انجازها مسؤولياتها الوطنية والقانونية والأخلاقية للحفاظ على المال العام ، وضمان حسن الأداء الوظيفي لمنتسبي الدولة في الإطار الذي رسمته القوانين النافذة " .

وشدد على أن " هيئة النزاهة ملتزمة بقوة في نهجها المهني القائم على التحقيق في الملفات المحالة إليها، سواء من لجنة النزاهة النيابية أو مكاتب المفتشين العموميين او ديوان الرقابة المالية او دوائر الدولة الأخرى أو من قبل المواطنين مباشرة او عبر الاتصال الالكتروني أو الهاتفي".

وتابع عاتي أن " الهيئة متمسكة بشكل تام بمبدأ عدم التشهير او التأثير في سير التحقيق او عدالة القضاء عبر وسائل الإعلام".

وقال "ان غايتنا الأساس هي الوصول الى الحقيقة في حماية المال العام، وتوفير الأدلة القاطعة كي يتخذ القضاء قراراته العادلة بحق من ارتكب جرائم ضد المال العام واستغل منصبه او اختلس او ارتشى او سعى الى أي منها " .

وأشار الى " اننا نستعين من اجل ذلك بتقارير الأجهزة والدوائر ذات الاختصاص والخبراء لتقدير أهمية الأدلة في إدانة من تجرأ على المال العام او تجاوز حدود صلاحياته فسقط في مستنقع الفساد الإداري او المالي وتسبب في هدر المال العام".

وحذر من ان " الاتهام الشمولي يصب في صالح المفسدين بطريق غير مباشر ويؤمن لهم الإفلات من الآثار النفسية والاجتماعية اضافة الى القانونية من عقاب المجتمع ".

وسلط المتحدث باسم هيئة النزاهة الأضواء على بعض جوانب الضرر الذي لحق بالعراق من جراء نقل هذه الانطباعات الى المحافل الدولية قائلا ان " تلك الأطراف تجاهلت الجهد الكبير للأجهزة القضائية والرقابية والتشريعية والتنفيذية في محاربة هذه الظواهر، حيث قطع العراق شوطاً في تأمين مستلزمات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ".

وأشار الى أن " الانعكاسات السلبية لهذه الممارسات تجلت في ضعف ووقف الاستثمار وبقاء البطالة وفشل البرامج الحكومية وغير الحكومية في التنفيذ أو تلكؤ التنفيذ " .

وتابع ان " أن أعداء النزاهة، قضية ومؤسسة، ليسوا أشخاصاً بعينهم، بل صفة الفساد" مبينا ان " من يرتكب فعل الفساد يكون قد اختار الطريق الخاطئ في خصومة الوطن والمال العام، قبل خصومة هيئة النزاهة، وهو ما يضطرها وبموجب القانون الى كشفه ومحاسبته عبر القضاء".

اجتماع سابق للجنة النزاهة البرلمانية مع المفتش العام لوزارة الداخلية...(ارشيف)